NPT/CONF.2005/20

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

4 May 2005
Arabic
Original: English

نيويورك، ٢-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥

خطوات لتشجيع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتحقيق أهداف وغايات قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط

تقرير مقدم من اليابان

١ - يثير عدم إحراز تقدم في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط قلقا بالغا إزاء مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد أيدت اليابان، ولا تزال تؤيد بالكامل، قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، الذي يدعو إلى إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل - النووية والكيميائية والبيولوجية - ونظم إيصالها ويمكن التحقق منها بفعالية. وفي هذا الصدد فقد انضمت اليابان إلى توافق الآراء لاعتماد القرارات المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، والمعروضة على الجمعية العامة منذ عام ١٩٧٤.

٢ - وسيتطلب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى ونظم إيصالها في الشرق الأوسط، في نهاية المطاف، انضمام جميع دول المنطقة إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية. وسيمثل أيضا انضمام جميع دول المنطقة إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، خطوة عملية هامة في سبيل تحقيق هذا الغرض. وتشارك اليابان بنشاط في الجهود الدولية المبذولة لتشجيع الانضمام الشامل إلى هذه الصكوك المتعددة الأطراف الملزمة قانونيا والمتعلقة بنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وكجزء من تلك المساعي ما فتئت اليابان تحث حكومة إسرائيل على المستوى الوزاري، على الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولة غير حائزة لأسلحة نووية، وكذلك على الانضمام إلى المعاهدات الأخرى المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل في أسرع وقت ممكن. وما انفكت اليابان تحث، على المستوى الوزاري، حكومات سوريا ومصر وجمهورية إيران الإسلامية على الانضمام في أسرع الآجال إلى المعاهدات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.

100505 060505 05-33248 (A)

٣ - ولا يقل عن ذلك أهمية التأكد التام من الامتثال لهذه الصكوك القانونية. وترى اليابان أيضا أن من الهام للغاية أن تنضم الحكومة العراقية المقبلة إلى جميع الاتفاقات المناسبة في مجال عدم الانتشار لكي تثبت استعدادها إلى التصرف كعضو مسؤول من المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، تؤكد اليابان على ضرورة تعزيز نظام أمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يؤدي دورا حيويا في ترسيخ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإيمان اليابان راسخ بأن إبرام جميع دول المنطقة لاتفاقات ضمانات الوكالة وللبروتوكولات الإضافية أساسي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

٤ - وتقر اليابان بأهمية قيام إيران طوعا بمواصلة وتمديد تعليقها لجميع الأنشطة المتصلة بإغناء اليورانيوم وإعادة معالجته. وفي نفس الوقت، تؤكد اليابان من جديد قلقها البالغ من أن سياسة التستر التي اتبعتها إيران حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ قد أسفرت عن العديد من الانتهاكات لالتزامات إيران بالامتثال لاتفاق الضمانات المبرم مع الوكالة. وترى اليابان أن من الأساسي، لتبديد مشاعر القلق البالغ لدى المجتمع الدولي، أن تحقق إيران بصدق جميع الشروط الواردة في قرارات الوكالة ذات الصلة بالموضوع. وتتوقع اليابان أن تكلل عملية التفاوض الجارية حاليا بين بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة/الاتحاد الأوروبي وإيران بالنجاح. وبالخصوص، ما انفكت اليابان تحث إيران، في كل مناسبة على أن توافق، من خلال مفاوضاتها مع بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة/الاتحاد الأوروبي، على تقديم ''ضمانات موضوعية'' كافية بأن برنامجها النووي موجه حصرا للأغراض السلمية.

٥ - وترحب اليابان بقرار الجماهيرية العربية الليبية المعلن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بالتخلي عن جميع ما لها من برامج أسلحة الدمار الشامل، ولكنها تعرب في نفس الوقت عن قلقها إزاء عدم وفاء ليبيا في الماضي بشروط اتفاق الضمانات الذي أبرمته، مما يشكّل عدم امتثال. واليابان على استعداد لمساعدة ليبيا في الجهود التي تبذلها حاليا من أجل الامتثال للصكوك والأطر القانونية الدولية المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار. وقد أجرت اليابان مشاورات ثنائية حول نزع السلاح وعدم الانتشار مع ليبيا لأول مرة في حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

٦ - وتلتزم اليابان التزاما راسخا بدعم عملية السلام في الشرق الأوسط، فهي من أسس تحقيق الاستقرار في المنطقة. ويمثل ذلك الاستقرار عاملا حيويا في خلق الظروف المناسبة لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وستكثف اليابان مشاوراتها السياسية مع الإسرائيليين والفلسطينيين من أجل تشجيع جهود السلام التي يبذلونها وستساعد الفلسطينيين على إقامة دولة مستقلة وفقا لخارطة الطريق.